١٩٧٩/٢/١٨، بمبادرة من وزير الخارجية دايان، وموافقة وزير الزراعة شارون قرارابشأن « مد خط انابيب مائي من بحيرة طبريا الى مستوطنات الغور ، وفرض رقابة من قبل مدير مصلحة المياه على كل عملية حفر للينابيع في الضفة » (٣٢) · وقد اعلن دايان اثر اتخاذ هذا القرار انه يجب خلق توازن في قطاع المياه بين السهل الساحلي وسفوح الجبال في الضفة الغربية · اما شارون ، فقد عقب بقوله « ان هذا القرار ضروري ومطلوب لكي نوضح للولايات المتحدة والعرب في الضفة الغربية ، وجهة النظر الاسرائيلية حول وضع المناطق · واضاف ان القرار مطلوب لتوضيح مسألة حقوق المياه ، والتأكيد على ان مصادر مشتركة ستزود المياه لاسرائيل وللضفة الغربية » (٣٣) ·

على اي حال ، تبقى مصادر المياه في الضفة عنصرا مهما في تنفيذ المخططات الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، خاصة اذا كان المخطط هو انشاء مستوطنات زراعية بعد الاستيلاء على الاراضي العامة ، ومصادرة جزء من الاراضي الخاصة « التي لم يجر اثبات ملكيتها بعد » ، على حد قول الاسرائيليين · ولذلك يتوقع ان تكون هذه المسألة موضع خلاف كبير خلال المفاوضات حول الحكم الذاتي ·

مصدر صلاحيات الحكم الذاتي

يلاحظ ان هنالك تناقضا كاملا بين موقف اسرائيل من سلطة الحكم الذاتي ، فيما يتعلق بمصدر صلاحياتها ، وبين ما جاء في اتفاق كامب ديفيد ، الذي يتحدث صراحة ـ كما ذكرنا سابقا ـ حول انتقال السلطة من الحكم العسكري والادارة المدنية الاسرائيلية الى الادارة الذاتية التي سينتخبها السكان ، اي ان هذه الادارة ستحل مكان الحكم العسكري الاسرائيلي · الا ان الموقف الاسرائيلي ـ كما قدمه بيغن مؤخرا الى الحكومة (٣٤) ـ يرفض ان يكون للحكم الذاتي صلاحيات تشريعية ، ويصر على أنها هيئة ادارية فقط ، وان اسرائيل هي صاحبة السلطة العليا في المناطق · وتحاول اسرائيل في موقفها هذا تجاوز نقطتين اساسيتين تنبثقان ، ضمنا ، عن مشروع الحكم الذاتي : أولاهما ان هذا المشروع اذا ما نفذ ، سيطبق حسب اتفاق بين ثلاثة اطراف، هي اسرائيل ومصر والولايات المتحدة· وثانيها ، ان هذا الاتفاق ـ ليس الحكم العسكري الاسرائيلي ـ هو مصدر الصلاحية لسلطة الحكم الذاتي · اي ان ما تم في كامب ديفيد ، خلافا لمشروع الحكم الذاتي الاصلي الذي قدمه بيغن الى الكنيست (٣٥) ، استبعد الحكم العسكري الاسرائيلي كمصدر لصلاحيات سلطة الحكم الذاتي · ويلاحظ هنا ان موقف اسرائيل المتشدد من هذا الموضوع ناتج اساسا عن خوفها من ان يؤدي منح صلاحيات كاملة لسلطة الحكم الذاتي في المجالين الاداري والتشريعي ، الى تطور خطير في نظرها ، وهو ان يقوى مركز سلطة الحكم الذاتي ـ اذا ما أقيمت ـ خلال الفترة الانتقالية ، محليا ودوليا ، بحيث تصبح مطالبتها بالاستقلال التام خلال المفاوضات النهائية حول مصير المناطق ، امرا بديهيا · وبالاضافة الى ذلك ، قد يؤدي هذا الامر الى ضعف مركز اسرائيل في هذه المفاوضات وفقدانها الاساس القوي للمطالبة بالسيادة على المناطق ، وهو ما يشكل اساسا لكل سياستها حول الحكم الذاتي ، كما ذكرنا ·

وعلى اي حال ، فان الحكومة الاسرائيلية تمانع حتى في خروج الحكم العسكري بصورة نهائية من المناطق المحتلة ، بحجة المحافظة على « الامن الداخلي والخارجي والنظام العام »